

تأخيرا عند الرجوع ومخاطبته في الايام يوسف وقد تمناه ولو اغتسلت المرأة
تسرع منها فميتة حتى يرجع لا يغسل عليها بالجماع ولو افان السكار فوجد
ميتا اغسل الغسل كما في الماء وان وجد ميتا بالاسم على الاقتران وكذا في
عليه لان السكر والذائب عطية الاحلام بخلاف النوم وان استعقل الرجل المرأة
في جلد ميتا على الفرس وطول واحدة ما ينكر الاحتلام اي في كرم وجعلها الغسل
احتياطا لاحتمال وجوده من كرمها وانما يغتسل من احتلامه ان كان الطويل لا يغسل الرجل
لان ميتة يوفى في حقها ولو ان كان ميتا على المرأة لان ميتا يسيل في حق ميتة
واحدة وتغسل من احتلامه ان كان ايضا على طائر الرجل وان كان صغرى فغسل من المرأة
والاحتياط في الرجل **الرجوع** قاله في حجة بالحق في النوم مرارا واحدة من الويل في الغسل
ان لا يغسل عليها وهذا اذا لم تغسل فان ارتدت وجب الغسل وان جومت بها وبيت
الرجوع في حق الميتة معها لا يغسل عليها فقد ابراج والار فان جعلت منه
وجب الغسل لانه دليل الازالة في ما صلت بعدة من الجماع قبل الغسل كما
قالوا في حقه نظر لان الرجوع من الرجوع الداخل شرطه ان يوجب الغسل ولم يوجد
احتمال او علاج كنه فان اغتسل من عن الصواب وشدة كرم وميتة من غير غسل حتى
لتساق وجوب الرجوع اربعة صحاح من عشر جامع امرأة اليانعة وحطية الغسل
لوجود معاراة الحفنة بعد توجر الخطاب ولا غسل على اعلام لان الخطا الالانة
يؤمر به تخالفا كما في بالوصف والصلح ولو كان الرجوع بالجماع والرجوع مجزئ
مستحمة فالرجوع على العكس وفي كرمه لا يشتهر بينه الا سبع وفي وجوب
بارحان الا سبع في القبل والذبح خلاف وكذا في غير الادوية كالميتة وما يتبع

وما يصفه من خيب وغيره بالفرج ميتة ذكره مستفسر الغسل العجمي
الشهوة والافالانته ما في فاعلم ان جامع فاستبرأ به بالانفراج من مفرقة
لا يجب الغسل وان فرج من وجب احكم الغيب والفتية الاضلام الله به المذبح
وانزل على حجر الذوق والشهوة لا يجب الغسل عليها لان الخطاب انما يوجب
غسلها لانها صوماء في الخطاب وكذا اذا حاضت الحيض التي به المذبح ولا يغتسل
يجب للحيض فانها حائضه والاحتياط في وجوب الغسل في الحمل وامرأة ارض
العنفان المصيبة والاشفاق في سائر الابدان اي باقية وانما فرقت
المصيبة والاشفاق في الغسل وفي الموهون لان الواجب في الغسل غسل
جميع البدن وداخل الفم الا انه في وفي العوض غسل الوجه وكسب منه لا يغسل
وليس فيهما موهوبة واحكام المال كالماتة الشعر في حق وان كسفت في ولو كان
الشعر كسفا بالاجماع وكذا في غير ارجال الماء الا ان الشرة والاشعر في
والبدن في كسفا الشعر من تدليل ولا يصلح الماء الا ان الشرة لا يغسل كسفا في
تحتا وان كسفت جنبها فاحكم بها في كسفا والارادة في الغسل انما كسفت في وجوب
تيمم جميع الشعر والبشر ولكن الشعر المستسسل او النازل من زواجر لم يوجب فدية
وهي المصيبة من الشعر في موهوبه اي ما قطعها في الغسل او ابلغ الماء
اصول شرفها حديث ام سلمة انها قالت قلت يا رسول الله ان امرأة اشرد
ظفرها سدا في اغتصبه في غسل الجنابة فقال عليه السلام لا تاكفرك ان تحسنه
على رأسك تلك حشيات ثم نقصها من طرفها الما كسفت من وفي رواية انما نقص
للحيضة وللجنابة قاله والاجاب بل زواجرها وفي صفة الباطل والصحيح ان يجب